

# TD

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

TD/415  
6 December 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

محصلة اجتماع الخبراء التحضيري للأونكتاد الثاني عشر:  
تحديد قضايا وأولويات تخص أقل البلدان نمواً لاتخاذ  
إجراءات بشأنها خلال الأونكتاد الثاني عشر وبعده

المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من

٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مذكرة أحالتها أمانة الأونكتاد

## أولاً - مقدمة

١ - قام الأونكتاد بعقد اجتماع الخبراء بدعم مالي من حكومتي النمسا والنرويج. والهدف من الاجتماع هو مساعدة أقل البلدان نمواً في المشاركة في الأعمال التحضيرية للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر). وقد نظر اجتماع الخبراء في الدراسة المعنونة "القدرة التنافسية للصادرات والتنمية في أقل البلدان نمواً"، التي مولها الأونكتاد، وفي دراسات حالات إفرادية وطنية تتعلق بكل من أوغندا، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، ورواندا، والسنغال، والسودان، وموزامبيق. وشكلت ورقة البحث ودراسات الحالات الإفرادية الوطنية أساساً لمناقشات اجتماع الخبراء والنتائج التي تمخض عنها. وقد ساعد الاجتماع أقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة في تحديد القضايا التي تمهها خلال الأونكتاد الثاني عشر وبعده وفي وضع برنامج مشترك لتعاطيها مع شركائها التجاريين والإيمائين.

٢ - وافتتح الاجتماع سعادة السيد بازيل مرابا، وزير التجارة والصناعة والتسويق بجمهورية تنزانيا المتحدة، في حين ترأس الاجتماع سعادة السيد آرسين باليهوتا، سفير أوغندا وممثلها الدائم في جنيف. وستشكل نتائج الاجتماع، كما ترد في هذه الوثيقة وعلى نحو ما قرره اجتماع الخبراء، جزءاً من وثائق الأونكتاد الثاني عشر ومن الوثائق التي ستقدم إلى اجتماع وزراء أقل البلدان نمواً المقرر عقده أثناء المؤتمر.

## ثانياً - اقتراحات تفاوضية لأقل البلدان نمواً في إطار التحضير للأونكتاد الثاني عشر وأثناءه

ألف - الموضوع الفرعي ١: تعزيز الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في إطار عملية وضع السياسات، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

### ١ - التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في سياق العولمة

٣ - هناك الآن توافق ناشئ في الآراء بشأن ما تنطوي عليه عملية العولمة من فرص وتحديات بالنسبة إلى جميع شعوب وبلدان ومناطق العالم. ولم تستفد أقل البلدان نمواً حتى الآن استفادة كاملة من العولمة ولا تزال متأخرة عن ركب بلدان نامية أخرى، لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والدخل. حيث إن نمط النمو الذي تشهده هذه البلدان لم يفض إلى تغير هيكلها، ولذلك فإن النمو المستدام لا يزال يشكل تحدياً في وجه هذه البلدان.

٤ - وتعكس حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية والاستثمار الدولي والتدفقات المالية والتكنولوجيا الدور المهم الذي تؤديه هذه الفئة من البلدان. فأقل البلدان نمواً، التي تمثل نحو ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم، لم تسهم في عام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup> إلا بنسبة ٠,٦٩ في المائة من الإنتاج العالمي. وقد انخفضت أيضاً حصة هذه

(١) البيانات والاحصاءات الرئيسية المتعلقة بالتنمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، ٢٠٠٥

(www.worldbank.org/DATASTATISTICS).

البلدان في الصادرات العالمية من السلع من ٢,٩٥ في المائة في عام ١٩٥٠ إلى ٠,٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، في حين انخفضت القيمة الإسمية لصادرات السلع في ٢٣ بلداً من أقل البلدان نمواً بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢<sup>(٢)</sup>. وتبلغ حصة أقل البلدان نمواً حالياً نحو ٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية. ورغم ما أُحرز من تقدم كبير على درب الاندماج في الأسواق العالمية، فإن تجربة التحرير التي تخوضها هذه البلدان لا تقتصر بأي شكل من أشكال التعلم والابتكار في المجال التكنولوجي.

٥- وتواجه أقل البلدان نمواً تحديات متعددة ومتشعبة. ومن بين هذه التحديات ما يلي: (أ) تفشي الفقر والتخلف؛ (ب) انعدام الهياكل الأساسية؛ (ج) ضعف قدرات التوريد؛ (د) انعدام القدرات المؤسسية والتكنولوجية؛ (هـ) انخفاض إنتاجية العمالة؛ (و) ضعف قواعد البيانات الإحصائية؛ (ز) هجرة الأدمغة؛ (ح) نقص الموارد المحلية اللازمة للتنمية. وتزداد هذه التحديات حدة نتيجة العوامل التالية: (أ) الصراعات والتراعات الأهلية؛ (ب) انعدام الاستقرار السياسي؛ (ج) التصحر، والجفاف وتردي الأراضي؛ (د) ارتفاع النمو الديمغرافي؛ (هـ) سوء الحالة الصحية. فكل هذه العوامل تقف حجر عثرة أمام نمو هذه البلدان وتنميتها. ومعظم أقل البلدان نمواً من البلدان غير الساحلية، أما البقية فهي تنتمي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسهم هذا العائق المادي وما يرتبط به من ارتفاع في كلفة النقل العابر في إضعاف قدرة أقل البلدان نمواً على الانتاج والتجارة في الأسواق الإقليمية والدولية، ويقوض قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي.

٦- ومع ذلك، يجدر بالإشارة إلى أن أداء أقل البلدان نمواً يختلف من بلد إلى آخر. فخلال السنوات الأخيرة، أحرز عدد قليل من هذه البلدان بعض التقدم على درب بلوغ الأهداف المتفق عليها بشأن التعليم الابتدائي والقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم وتحقيق معدل نمو بنسبة ٧ في المائة فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي<sup>(٣)</sup>. وقد اقترن هذا التقدم الطفيف المحرز في بعض المجالات بتحسين السياسات الوطنية، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية وتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي.

## ٢- الإجراءات والسياسات المطلوبة على جميع المستويات

٧- لا توجد خطة بسيطة وموحدة وصالحة لكل مكان وزمان تُمكن أقل البلدان نمواً من وقف الاتجاه نحو تهميشها المتواصل وعكس هذا الاتجاه. إذ ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تصمم سياسات واستراتيجيات إنمائية تكون محلية المنشأ وتتبع من صميم الواقع الوطني وتقوم على أساس الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة السائدة في هذه البلدان، وقاعدة مواردها، وقدراتها المؤسسية وأوضاعها الداخلية العامة. وينبغي لهذه البلدان أن تكون المسؤول الأول عن تصميم وتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية وأن تضطلع بدور الزعامة في هذا الصدد.

(٢) منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة لعام ٢٠٠٦.

(٣) يشير هذا الرقم إلى الهدف المتفق عليه فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي كما يرد في برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل في عام ٢٠٠١.

٨- وللاستفادة بشكل أكبر من الاندماج في الأسواق العالمية، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية وإنتاج بضائع وسلع ذات قيمة مضافة أعلى تفضي إلى تحقيق التغير الهيكلي المنشود. وينبغي لها أيضاً أن تشجع النهوض بالقطاع الخاص عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية وذلك بالحفاظ على استقرار سياساتها المالية والنقدية وأنظمتها المتعلقة بالاستثمار واستحداث أنظمة مالية سليمة.

٩- إلا أن الجهود والسياسات الوطنية لا تكفي لوحدها للتصدي بشكل فعال للمشاكل الإنمائية المعقدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. فالإجراءات التي تتخذ على صعيد عالمي تتسم بأهمية بالغة لضمان استفادة الفقراء في البلدان الفقيرة من العولة وإدارة المخاطر المتعلقة بانعدام الأمن والاستبعاد التي تواجهها أقل البلدان نمواً في الوقت الحالي. وتتضمن هذه الإجراءات على وجه الخصوص ما يلي: (أ) سد الفجوة الرقمية والمعرفية؛ (ب) فتح أسواق البلدان الغنية للبضائع والخدمات الواردة من أقل البلدان نمواً؛ (ج) توفير الموارد المالية بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون؛ (د) تكييف تدابير الدعم الدولي حسب احتياجات أقل البلدان نمواً وأولوياتها.

١٠- واستفادت أقل البلدان نمواً من التحسن الذي شهدته البيئة التجارية الخارجية في الفترة الأخيرة. فقد تواصل ارتفاع الأسعار العالمية لأهم صادراتها من السلع الأساسية وارتفعت المعونة الأجنبية بأكثر من الضعف بين ١٩٩٩ و٢٠٠٤<sup>(٤)</sup>. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه أقل البلدان نمواً ارتفاعاً طفيفاً خلال السنوات الأخيرة، لتبلغ ٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وذلك على الرغم من أن أقلية من البلدان والقطاعات لا تزال تستأثر بمعظم هذه التدفقات.

١١- وينبغي العمل على مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز التقدم المحرز في الفترة الأخيرة بروح من الشراكة التضامنية والمسؤولية المشتركة بغية مساعدة أقل البلدان نمواً في تحسين أدائها في مجال الحد من الفقر بشكل ملحوظ. ولهذا الغرض، ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين أن تبذل ما في وسعها من جهد للنهوض بنوعية النمو الذي ينبغي أن يكون شاملاً ومستداماً وقائماً على أساس المشاركة. وينبغي أيضاً لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين بذل ما يلزم من جهد لترسيخ مبدأ المساءلة الثابتة والمتبادلة في إطار التعاون الإنمائي عن طريق إنشاء آليات فعالة للرصد والتقييم على الصعيد الوطني.

### ٣- تنسيق السياسات العامة

١٢- ينبغي للسياسات والقواعد الدولية التي تنظم القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والمالية والبيئة أن تكون منسجمة ومتسقة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر. فقد أتاحت هذه الورقات، لدى بلدان كثيرة من أقل البلدان نمواً، إطاراً لتنسيق السياسات الوطنية والسياسات التي تتبعها الجهات المانحة. إلا أن العدد الوافر والمتزايد من السياسات والبرامج غير المنسقة قد أدى إلى "تكاثر السياسات والعمليات" لدى معظم أقل البلدان نمواً. وتسعى حكومات هذه البلدان جاهدة إلى تنفيذ عدد كبير من أطر التعاون الدولية بالتوازي مع سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

(٤) تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤، ٢٠٠٦.

١٣- وفي معظم الحالات، يُنظر إلى الأهداف والأولويات المنصوص عليها في الأطر والسياسات والبرامج المختلفة كأهداف وأولويات يتنافس بعضها مع بعض - بدلاً من أن يكمل بعضها البعض الآخر. وكما ينص على ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، هناك حاجة ملحة لضمان الاتساق والتناسق ولتعزيز التنسيق بين مختلف السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

١٤- وفي هذا الصدد، تتسم الترتيبات المتعلقة بتوثيق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المنتفعة من أقل البلدان نمواً. إذ ينبغي لهذه البلدان، لدى التفاوض بشأن هذه الترتيبات، أن تسعى إلى ضمان اتساق هذه الاتفاقيات وتماسكها مع سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية ومع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي للترتيبات المتعلقة بتوثيق الشراكة الاقتصادية، بوجه الخصوص، أن تساعد في تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز الأهداف الإنمائية، لا سيما عن طريق تحسين قدرات هذه البلدان في مجالي الإنتاج والتوريد، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة والدراية التكنولوجية؛ (ب) المساهمة في تعزيز عمليات التكامل الإقليمي؛ و(ج) تعزيز التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك التوجيه القطاعي لهذه التدفقات. وقد يُحتاج أيضاً إلى أحكام مرنة وفترات انتقالية طويلة لخفض تكاليف إجراءات التكييف والإصلاح في أقل البلدان نمواً والحد من آثارها السلبية الممكنة.

## باء - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية، والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي

### ١- التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال السياسة التجارية

١٥- قامت أغلبية أقل البلدان نمواً، خلال العقود القليلة الماضية، بتنفيذ إصلاحات اقتصادية وبرامج تكييف اقتصادي واسعة النطاق تهدف بصورة رئيسية إلى تحرير التجارة. فالتجارة يمكن أن تعمل كمحرك للنمو، ويمكن لتحرير التجارة أن يدر فوائد كبرى، إلا أن هذه النتائج لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت لدى هذه البلدان الهياكل الأساسية والمؤسسات الضرورية لتعزيز قدرة العرض على الاستجابة.

١٦- وفي حالة أقل البلدان نمواً، لم يحقق تحرير التجارة منافع اجتماعية واقتصادية كبرى ولم يؤد إلى التغييرات الهيكلية المطلوبة. فقد تواصل انخفاض حصة هذه البلدان في التجارة العالمية على مر السنين وظلت هذه الحصة متواضعة جداً إذ لم تتجاوز في المتوسط ٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥.

١٧- وينبغي أن يتم تحرير التجارة في أقل البلدان نمواً بشكل تدريجي، وأن يقوم على أساس تخطيط أفضل وتسلسل محكم وأن يراعي الظروف الخاصة لكل بلد. وينبغي أن يُربط تحرير التجارة بتنمية القدرات التوريدية وأن يكيف حسب الأولويات والأهداف الإنمائية للبلدان المنفذة.

١٨- ومن أهم الشروط المطلوبة لإنعاش الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة، تحسين البيئة التجارية المحلية بوسائل قيام الحكومة بتوفير المنافع العامة. وقد أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً

مثيراً للإعجاب في ضمان الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة. وينبغي لها أن تبذل جهوداً إضافية لتعزيز وتعميق تدابيرها الإصلاحية، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية.

١٩ - وينبغي إدراج التجارة وإدماجها بما فيه الكفاية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً أن تولي رعاية خاصة لبناء القدرات الإنتاجية واستحداث المزيد من فرص العمل.

## ٢ - تدابير الدعم الدولي

٢٠ - ومن العوامل التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في نمو اقتصادات أقل البلدان نمواً وتنميتها، تعزيز مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد الدولي كجزء من عملية تحرير تقوم على أساس التدرج المحكم، وذلك بالتوازي مع زيادة المساعدة من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف والاستجابة للفرص التجارية الجديدة.

٢١ - وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكتمل جولة الدوحة الجارية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بمجهود كبير في مجال المعونة من أجل التجارة لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة على تقديم المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة بغية بناء القدرات اللازمة لصياغة سياسة تجارية محلية المنشأ، والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية. كما ينبغي أن تتضمن هذه المبادرة تقديم المساعدة لبناء القدرات التوريدية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة. وينبغي أن تساهم مبادرة المعونة من أجل التجارة في تعزيز الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، الذي يشكل أداة هامة لتعزيز القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً.

٢٢ - وتنسجم الأفضليات التجارية بأهمية بالغة لبدء عملية إقلاع قطاع التصنيع لدى بعض أقل البلدان نمواً، ولا سيما في قطاعي المنسوجات والملابس، حيث تكون هوامش التفضيل عالية وتتمتع أقل البلدان نمواً بإمكانات لا يُستهان بها من حيث الميزة النسبية. وينبغي على وجه الخصوص بذل الجهود اللازمة لتبسيط قواعد المنشأ التي تُفرض على أقل البلدان نمواً وجعلها أكثر مرونة وانفتاحاً.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين شروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً ووضع هذه الشروط في صيغة تضمن استدامتها والقدرة على التنبؤ بها عن طريق إلغاء ما تبقى من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتيسير قواعد المنشأ، وتوسيع نطاق المنتجات وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات الخاصة بالوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُشرع في تنفيذ القرار الذي اتخذته الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ (الصين) بشأن إعفاء المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص في أسرع وقت ممكن، ويفضل أن يبدأ التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٨. وينبغي أيضاً تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات الخاصة بالوصول إلى الأسواق. كما ينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً بمعاملة خاصة وتفضيلية تكون قابلة للتطبيق ومستدامة وإلزامية وأكثر فعالية.

٢٤- ويسود الاعتقاد بأن تحرير التعريفات بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية سيؤدي إلى تضاؤل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُدرج في إطار المفاوضات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية أحكام تعالج تضاؤل الأفضليات، بما فيها أحكام تنص على تمديد فترة التنفيذ المحددة لخفض التعريفات بالنسبة للمنتجات التي تحددها أقل البلدان نمواً كمنتجات ستتأثر بتضاؤل الأفضليات.

٢٥- وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لصادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات، ينبغي تنفيذ طرائق المعاملة الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، يجب أن تعطى الأولوية إلى طرق التوريد ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى أقل البلدان النامية، ولا سيما تلك المتعلقة بتنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار الأسلوب ٤.

٢٦- وتشهد المجموعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية انتشاراً واسعاً في العالم النامي. ففي أفريقيا لوحدها، يوجد نحو ٣٠ مجموعة إقليمية، وينتمي كل بلد من بلدان القارة، البالغ عددها ٥٣ بلداً، إلى أربع مجموعات (عادة ما تكون متداخلة) في المتوسط. ومع ذلك، تظل التدفقات التجارية الرسمية داخل القارة منخفضة للغاية، بنسبة تقل عن ١٠ في المائة من مجموع التدفقات. ومن العوائق التي تحول دون نمو التدفقات بين التكتلات التجارية، هو أن هذه التكتلات تعمل على أساس شروط معقدة فيما يتعلق بقواعد المنشأ وضرائب تجارية تمييزية قد تفضي إلى تضاؤل حجم المبادلات التجارية أو تحويل وجهتها إلى خارج القارة. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعميق التكامل الإقليمي، ولا سيما بهدف تبسيط قواعد المنشأ والضرائب التجارية، وتحقيق الانسجام بين السياسات والاستراتيجيات التجارية والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى.

٢٧- ويمكن أن تنطوي الترتيبات المتعلقة بتوثيق الشراكة الاقتصادية على تكاليف باهظة بالنسبة إلى دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ نتيجة ما سيفوت هذه الدول من عائدات جمركية، وبسبب انخفاض التجارة داخل الإقليم وزيادة الضغوط على القطاعات المحلية للزراعة والصناعة والخدمات. ويرجح أن تفوق هذه الآثار السلبية الناشئة عن هذه الترتيبات المنافع الممكنة التي قد تتحقق نتيجة تحسين شروط الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، لا سيما بالنظر إلى المستويات المنخفضة عموماً للتعريفات التي يطبقها الاتحاد الأوروبي بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية. كما أن الترتيبات المتعلقة بتوثيق الشراكة الاقتصادية قد تفرض على أقل البلدان نمواً قواعد والتزامات تجارية تتجاوز تلك المعمول بها حالياً في إطار الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجالات كالاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاستثمار والخدمات.

٢٨- ولا يمكن لأقل البلدان نمواً، التي تشكو من محدودية الموارد المالية والتقنية والبشرية، أن تستوفي الشروط المعقدة والمكلفة المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبالتالي ينبغي أن تحصل أقل البلدان نمواً التي خطت خطوات على طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المساعدة المالية اللازمة لتكييف وبناء قدراتها المؤسسية والتنظيمية والإدارية. لذلك ينبغي تبسيط عملية الانضمام وإجراءاتها وشروطها وتكييفها حسب الاحتياجات والأهداف الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وينبغي ألا تتحمل أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام التزامات وواجبات تتجاوز تلك التي تكبدها البلدان النامية الأخرى التي تُعد اليوم بين أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٣٠- وينبغي أيضاً تعزيز التعاون بين الجنوب الجنوب، لا سيما النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات والتوقعات التجارية والاقتصادية الخاصة بأقل البلدان نمواً.

٣١- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بتحليل الفرص الناشئة عن أوجه المرونة التي تتيحها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً، كي تتمكن هذه البلدان من الاستفادة بقدر أكبر من هذه الاتفاقات.

### ٣- تنوع السلع الأساسية والصادرات

٣٢- لا يؤدي التنوع إلى زيادة فرص العمل والحد من الفقر فحسب، بل إنه يعزز أيضاً قدرة اقتصاد البلد على تحمل الصدمات الخارجية، وبالتالي يضيف على مصادر الدخل مزيداً من الاستقرار والثبات. كما يمكن أن يساهم التنوع في تعزيز التقدم والكفاءة في المجال التكنولوجي، وفي زيادة إنتاجية العمالة والدخل. والأهم من ذلك، هو أن النجاح في تنوع الصادرات يشكل في الوقت نفسه مؤشراً على التحسين التكنولوجي واكتساب المعارف وحافزاً لهما.

٣٣- ويمكن لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تحقق مكاسب دينامية ونتائج إيجابية في مجال الحد من الفقر بوسائل منها على وجه الخصوص تنمية منتجات تصديرية غير تقليدية أخرى كمنتجات البستنة والصيد البحري والسياحة. كما تتوفر للعديد من أقل البلدان نمواً فرص واسعة للالتحاق بركب مجموعة البلدان الناجحة المصدرة للسلع الأساسية الزراعية في الأسواق المتخصصة. إلا أن معظم صادرات هذه البلدان تواجه منافسة شديدة ومُطالبات باستيفاء شروط صارمة تفرضها أسواق البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالجودة ومواعيد التسليم. وينبغي للشركاء الإنمائيين والتجارين لأقل البلدان نمواً أن يقدموا إلى هذه البلدان المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتمكينها من استيفاء شروط السلامة التي يفرضها المستهلكون والصناعات. وينبغي لهذه البلدان أيضاً أن تبذل جهوداً لمواءمة معاييرها الوطنية مع المعايير المتفق عليها دولياً.

٣٤- ويمكن لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تستفيد بقدر أكبر من صادراتها التقليدية من السلع الأساسية، من معادن وسلع أساسية زراعية، شريطة إنشاء وكالات محلية ودولية موثوقة تُقيد السعي وراء الربح. وعلى أقل البلدان نمواً المصدرة للسلع الأساسية والوقود ألا تفرط في الفرصة التي يتيحها لها الارتفاع الحالي لأسعار هذه المنتجات.

٣٥- ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً التي تعتمد على السلع الأساسية في النهوض بقطاع السلع الأساسية وتنفيذ استراتيجية نشطة لتعزيز الصادرات بغية استغلال التغيرات الديناميكية في الميزات النسبية، ويمكن لهذه البلدان أن تقوم بذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى التحول نحو تصدير السلع المصنوعة التي تنطوي على الاستخدام الكثيف لليد العاملة.

٣٦- وتتسم الصناعة العالمية للسياحة أيضاً بقدرة تنافسية عالية، وبمر الطريق إلى النجاح عبر اجتياز البلد لاختبار قدرته على جذب السائحين بفضل جودة ما يقدمه من منتجات تشمل خدمات النقل، والإقامة، والترفيه والأمن. وتمثل الخدمات المكتبية، كمراكز الاتصال وتجهيز البيانات، مجالاً آخر من المجالات الواعدة التي لم تستغل استغلالاً كاملاً والتي تنطوي على ميزة نسبية ممكنة بالنسبة إلى بعض أقل البلدان نمواً.

٣٧- وينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله بشأن السلع الأساسية بالتعاون مع جهات من بينها على وجه الخصوص الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وغيرهما من الهيئات ذات الصلة بغية القيام بما يلي: تحسين الوصول إلى الأسواق وموثوقية التوريد، وتعزيز التنمية والقيمة المضافة، وزيادة القدرة التنافسية للسلع السياسية، وتعزيز سلسلة السوق وهياكل السوق وضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة كافة.

### جيم - الموضوع الفرعي ٣: تعزيز البيئة التمكينية على جميع المستويات لتدعيم القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعرفة لأغراض التنمية

#### ١- التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً

٣٨- يتسم تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بأهمية بالغة لتنويع الاقتصاد والمنتجات التصديرية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام والتقدم بثبات على طريق الحد من الفقر. إلا أن بناء القدرات الإنتاجية يطرح تحديات كبرى أمام أقل البلدان نمواً، وذلك بصورة رئيسية بسبب انعدام التمويل الإنمائي الكافي، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتدني مستوى التنمية التكنولوجية، وعدم كفاية الكفاءات الإدارية ونقص القوة العاملة الماهرة، التي تشكل معاً سبباً من الأسباب التي تقوض القدرة التنافسية لهذه البلدان على الصعيد الدولي.

٣٩- وعلاوة على ذلك، ينتمي معظم أقل البلدان نمواً إلى فئة الدول غير الساحلية أو الجزرية الصغيرة النامية. وتفرض هذه المعوقات الجغرافية تكاليف باهظة على نقل وعبور الصادرات والواردات، وتساهم في إضعاف قدرة هذه البلدان على التجارة والمنافسة على الصعيد الدولي. ولا يتوقع أن تحقق هذه البلدان نمواً اقتصادياً مطّرداً وسريعاً دون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة وتنمية القدرات الإنتاجية اللازمة للتنويع ولتعزيز القدرة التنافسية الدولية.

#### ٢- الإجراءات وتدابير الدعم المطلوبة على جميع المستويات

٤٠- ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تبذل، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من الجهات المانحة، الجهود اللازمة لتحويل التحديات التي يطرحها انعدام المنافذ البحرية فيها إلى فرص، وذلك بتوسيع وتعزيز التكامل الإقليمي وبتحديث الهياكل الأساسية للنقل العابر بوسائل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٤١- ويعزى النقص العام في التغييرات الهيكلية والبطء الكبير في معدل نمو الإنتاجية في أقل البلدان نمواً كمجموعة إلى بطء التعلم التكنولوجي وانعدام الابتكار في اقتصادات هذه البلدان. لذلك، ينبغي استحداث بيئة مؤاتية تمكن القطاع الخاص من حفز النمو مع إيلاء عناية خاصة لطبيعة الشركات المحلية، والأنظمة المالية المحلية والأنظمة المعرفية المحلية. ويرتبط النجاح في تنمية القدرات الإنتاجية بقيام شركات قادرة على الاستثمار والتعلم والابتكار.

٤٢- ويمر طريق توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والمعارف اللازمة لأقل البلدان نمواً ولشعوبها عبر التصدي لعدد كبير من التحديات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن

تسعى إلى وضع سياسات ملائمة تخفف من حدة المشاكل المتعلقة بغياب الموارد بتقديم الدعم العام واتباع مجموعة من النهج المؤسسية والقائمة على المشاركة. إلا أن توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية - بما فيها النقل، والاتصالات، والمدارس، والخدمات الصحية والكهرباء - لا سيما في المناطق الريفية، يتطلب دعماً من الشركاء الإنمائيين لهذه البلدان.

### ٣- تعبئة الموارد لأغراض التنمية

٤٣- ستعتمد أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة اقتصادياً، في المدى القصير والمتوسط، على التدفقات الخارجية من الموارد - لا سيما في شكل مساعدة إنمائية رسمية وإعانات لتمويل احتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك تعزيز قدراتها الإنتاجية - أكثر مما ستعتمد على الموارد المحلية المنشأ وتدفقات رأس المال الخاص.

٤٤- وينبغي للشركاء الإنمائيين (البلدان المانحة) الذين لم يبلغوا بعد الأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تتمثل في تقديم ١٥,٠ في المائة إلى ٢,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في شكل مساعدة إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠، أن يبذلوا الجهود الإضافية اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. ويجب ألا تقتصر المعونة بشروط تقييد اختيارات البلدان المتلقية في مجال السياسات العامة. وفي إطار تدابير الدعم الدولي المقدم إلى أقل البلدان نمواً، ينبغي أيضاً اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإعادة التوازن بين الأولويات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والأولويات المتعلقة بالقضايا المتصلة بالإنتاج، مع التركيز بوجه خاص على الفئة الثانية من الأولويات.

٤٥- وينبغي أيضاً تنسيق المعونة الإنمائية، وجعلها قابلة للتنبؤ وربطها بالأهداف التي ستساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان إدخال تحسينات كبرى على النهج المتبع إزاء سياسات المعونة إذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تتحكم بشكل أفضل في الإنفاق العام. ويقتضي ذلك الانضمام إلى إعلان روما وإعلان باريس (٢٠٠٥) بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة، التي ينظر إليها كعوامل متزايدة الأهمية لإضفاء الشرعية على الخطط الإنمائية الوطنية. وتُشجّع البلدان المانحة التي لم توقع بعد على إعلان باريس على أن تقوم بذلك.

٤٦- وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تبدي استعدادها لاتباع استراتيجيات إنمائية سليمة ولتعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال وهادف. وينبغي أن تقتصر هذه الإجراءات بتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية وعلى صعيد الشركات، وإجراء انتخابات حرة وعادلة، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ونقل السلطة السياسية عن طريق تحقيق اللامركزية السياسية أو الاقتصادية.

٤٧- وينبغي أيضاً أن تنفذ أقل البلدان نمواً سياسات اجتماعية فعالة تكفل استفادة الفقراء من تحسن الأداء وتضمن إعادة توزيع منافع النمو بشكل عادل على الفقراء والفئات الضعيفة من المجتمع. فكثيراً ما فشلت أقل البلدان نمواً، في السنوات الماضية، في توزيع منافع النمو الاقتصادي على نحو يراعي الفقراء. وكفي تعميم منافع النمو للفئات الفقيرة من السكان، يجب أيضاً تحسين جودة الإدارة عن طريق إضفاء مزيد من الشفافية والمساءلة في إطار السياسات العامة.

٤٨ - ويكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر والأشكال الأخرى لنقل التكنولوجيا أهمية حاسمة. وما فتئت أقل البلدان نمواً تنتهج سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه كوسيلة للحصول على رأس المال والتكنولوجيا، وتوفير فرص العمل والتصدير. وينبغي بذل جهود مماثلة لتعزيز دور ومساهمة الاستثمار المحلي لتفادي أثر مزاحمة المنتجين المحليين للسلع والخدمات. ويمكن للجهات المانحة أيضاً أن تؤدي دوراً حافزاً عن طريق تقديم المساعدة التقنية وتمويل الهياكل الأساسية.

٤٩ - وفي ضوء تزايد الأهمية الاقتصادية التي تتسم بها التحويلات التي يقوم بها المواطنون المقيمون والعاملون في الخارج بالنسبة إلى العديد من أقل البلدان نمواً، هناك حاجة إلى مضاعفة وتنسيق جهود المجتمع الدولي لتعزيز القنوات والآليات والسياسات الدولية بغية تخفيض التكاليف الباهظة لعملية التحويل التي تحول دون استغلال هذه التحويلات كمصدر للتمويل الإنمائي في البلدان المعنية. ويستصوب تكثيف التحويلات أو إعادة توجيهها نحو خطط الاستثمار المنتج كهدف من أهداف السياسة العامة.

#### دال - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دور الأونكتاد الإنمائي وتأثيره وفعالته المؤسسية

٥٠ - للأونكتاد دور هام يؤديه بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي له أن يواصل أنشطته الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان عبر ما يضطلع به من وظائف في مجالي البحوث وتحليل السياسات العامة. وينبغي أن يساهم هذا الجهد بوجه خاص في تحسين المحتوى الموضوعي للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكذلك تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، على نحو يكفل استدامة النمو والتنمية في هذه البلدان.

٥١ - وينبغي للأونكتاد أن يعزز الأنشطة التي يضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً في مجالات تحليل السياسات العامة وبناء القدرات. وينبغي أن يكمل هذا الجهد بتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لضمان المشاركة الفعالة لوفود أقل البلدان نمواً في المؤتمرات الرئيسية والاجتماعات الحكومية الدولية التي ينظمها الأونكتاد.

٥٢ - كما ينبغي أن يضع الأونكتاد استراتيجية نشطة وهادفة لبلوغ واضعي السياسات، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والعناصر المؤثرة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في أقل البلدان نمواً. فهذا من شأنه أن يمكن الأونكتاد من أن يكون محفلاً للحوار والربط الشبكي الهادفين إلى تحسين المحتوى الموضوعي للسياسات الوطنية وتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على وضع سياساتها العامة. وينبغي استحداث تفاعل منظم ومحكم التنظيم بين أمانة الأونكتاد والمؤسسات الوطنية و/أو الإقليمية، لا سيما في المجالات التي تتعلق بوضع الإطار المفاهيمي لأعمال البحث، وإدماج الآفاق الوطنية ونشر النتائج النهائية لأعمال البحث في أقل البلدان نمواً.

٥٣ - وينبغي للأونكتاد أن يصمم ويطور أنشطة للتعاون التقني وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً، بالاستناد إلى الاستنتاجات التي تتمخض عنها أنشطته في مجالي البحث وتحليل السياسات العامة، وأن ينفذ هذه الأنشطة وفقاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً وأولوياتها. فمن شأن هذه الأنشطة أن تمكن أقل البلدان نمواً من المساهمة بشكل فعال في بناء قدراتها المؤسسية والتقنية وأن تدعم جهودها الرامية إلى تنمية مواردها البشرية، كما أن هذه الأنشطة ستمكنها من جني أكبر قدر ممكن من الفوائد الإنمائية.

٥٤ - وينبغي دعم الأنشطة التي ينفذها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني بتمويل ثابت ويمكن التنبؤ به. لذلك، ينبغي للأونكتاد أن يبذل جهوداً إضافية لتجميع مختلف أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني، بما في ذلك وضع برامج يمولها عدة مانحين وتمتد على سنوات عدة. فهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق استمرارية واستدامة تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

٥٥ - وينبغي للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها الإحصائية المحلية، وفي إنشاء قواعد بيانات تتعلق بفرص التصدير الممكنة وتتضمن معلومات عن السوق، ولا سيما فيما يتصل بتجارة هذه البلدان في السلع والخدمات.

٥٦ - ولا يزال الصندوق الاستئماني التابع للأونكتاد والخاص بأقل البلدان نمواً يشكل وسيلة هامة لبدء وتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. وهناك حاجة ملحة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني بانتظام بوسائل منها تنوع مصادر تمويل الصندوق، إذ لم يقدم سوى عدد قليل من المانحين تبرعاته للصندوق.

٥٧ - وينبغي للأونكتاد، بدعم من الدول الأعضاء، أن يقوم بتصميم إطار منهجي لتعقب وتقييم الأثر الحقيقي للأعمال التي يضطلع بها في مجال السياسات العامة والبحوث وكذلك أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات، لا سيما على الصعيدين القطري والإقليمي، كما ينبغي له أن يقدم إلى مجلس التجارة والتنمية تقارير منتظمة عن ذلك.

٥٨ - وقد خطى الأمين العام للأونكتاد بالفعل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح عندما قرر تجميع وتعزيز الأعمال التي تقوم بها الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. ويشجّع الأمين العام على اتخاذ إجراءات إضافية، بدعم من الدول الأعضاء، بغية تعزيز الشعبة عن طريق تزويدها بما يلزم من موارد بشرية ومالية تمكنها من الوفاء بواجباتها وأداء وظائفها على نحو كامل.

— — — — —